تنبيه أهل الأثر إلى ما شاع عن سكوت الحافظ ابن حجر .
- رحمه الله تعالى -

إعــداد

عبد الرحمن بن عمري بن عبد الله الصاعدي

كلية التقنية – بالمدينة المنورة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أراد لهذا الدين البقاء على تقادم الأعوام ومرِّ السنين والأيام ، والصلاةُ والسلامُ على النبي المبعوث رحمة للعالمين وبعد :

فإنَّ السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، فكما لا غنى للمسلمين بل للبشرية جمعاء عن القرآن الكريم ، فكذلك لا غنى لهم بأي حال من الأحوال عن السنة النبوية؛ لذا كان صرف العناية إليها أمراً يؤجر المسلم وطالب العلم عليه؛ لأنَّ الأحكام الشرعية من تحليل وتحريم كما تستقى من القرآن الكريم تستقى كذلك من السنة،وفي أحيان كثيرة يتوقف فهم القرآن الكريم والعمل به على السنة ؛فكان لزاماً على المفتي معرفة الحديث الذي يحتج به ممَّا لا يحتج به؛ وذلك بالرجوع إلى كلام الأئمة والعلماء المعتبرين الذين شهدتْ لهم الأمة، ورجعتْ إليهم في معرفة الحديث الصحيح من غيره، وإنَّ من أولئك العلماء الذين أصبحوا لمن جاء بعدهم منهلاً ينهلون منه ، وعن أحكامه يصدرون ، العالم النحرير والشهاب الثاقب أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني- رحمه الله- فكانت كتبه ومؤلفاته في الحديث والرجال والمصطلح ملاذاً يلوذ الباحثون إليه ،وحصناً يعتصمون به، فقلَّ أن تُقلِّب كتاباً، أو تنظر في تخريج حديث إلا ووجدتَ صاحب الكتاب يقول: قال الحافظ ابن حجر.

وإنَّ العلماء لهم مصطلحات يستخدمونها في كتبهم فمنها ما هو واضح الدلالة على المراد وضوح الشمس في رابعة النهار، ومنها ما يكتنفه نوع لبس وغموض تختلف فيه أفهام أهل العلم تبعاً لاختلافهم وما أعطاه الله لكل إنسان من الفطنة والعلم.

وقد يشاع مصطلح بين أهل العلم عن عالم ما فيبنون عليه أحكاماً كثيرةً منها وهو أهمها :المؤاخذة عليه ووصفه بالتساهل، بل بالتناقض في شرطه ومنهجه إلى غير ذلك من الإلزامات التي هي تبع للفهم.

وإنَّ من تلك المصطلحات، بل ويُقال عنها من القواعد:

أنَّ ما سكت عنه الحافظ ابن حجر –رحمه الله- من الحديث في " فتح الباري" فهو حديث حسن.

وقد كنتُ منذ زمن أجمع كلَّ ما يمكن أنْ يكون له صلة بهذه المسألة من كتب الحافظ رحمه الله ابتداء حتى كانت هذه المسألة من دوافع وبواعث قراءتي لـ" فتح الباري" على شيخي محمد أحمد بن عبدالقادر الشنقيطي – رحمه الله رحمة واسعة - معرجاً على كتب تلامذته وكل من جاء بعده وأتشوف للكتابة فيها والبحث عنها للوصول للحقيقة.

أهمية البحث تتجلى في النقاط التالية :

1. أنَّه محاولة لإبراز ما دار حول مسألة سكوت الحافظ ابن حجر -رحمه الله -من أقوال ومن أخذ ورد.
2. أنني لم أقف على من أفردها بالتأليف مع الحاجة إليها.
3. أنَّ البحث يبرز هل التزم الحافظ بأنَّ ما سكت عنه فهو حسن أم لا.؟
4. أنَّ فيه محاولة للدفاع عن عالم بإلزامه مالم يلتزمه، خصوصاً وقد سار فيه البيت المشهور والذي أصبح مثلاً:

إذا قالت حذامِ فصدقوها فإنَّ القول ما قالت حذامِ[1]

5. وإذا جعلنا ما سكت عنه فهو حسن فقد تقولنا عليه مالم يقله وما لا يلتزمه.
6. أنَّ البحث فيه محاولة لفهم مصطلحات العلماء والتدرب على الكشف عن كنهها وحقيقتها.
7. أنَّ البحث سيفتح باباً لدراسات أخرى مثل :

- مَن مِن العلماء كان سكوته عن الحديث أو الرجل حجة عنده.
- متى يكون السكوت حجة.؟
- سكوت الشارع متى يكون دليلاً على الإباحة، وإن كان هذا لا تعلق له بالقضايا الحديثية.

وبعد: فقد اشتمل البحث على مقدمة و أربعة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: تعريف السكوت لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني: قدم مسألة السكوت .

المبحث الثالث: ذكر الأقوال في المسألة.

المبحث الرابع: الترجيح.

الخاتمة والنتائج.

الفهارس العامة.

فهرس المصادر.

فهرس الموضوعات.

وسميتُ هذا البحث: **"تنبيه أهل الأثر إلى ما شاع عن سكوت الحافظ ابن حجر".**

المبحث الأول: تعريف السكوت.

---

(1) اختلف في أول من قال هذا البيت،فقال أبو عبيدة: وسمعت أبي عبيدة وأحسبه ابن الكلبي، يقول: إنَّ هذا المثل للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل ابني لجيم، وكانت حذام امرأة، فقال فيها زوجها لجيم:فذكره جمهرة الأمثال (1 / 161) الأمثال لابن سلام - (1 / 4) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال - (1 / 41)

وقال ابن الأنباري: أول من قاله علباء بن الحارث أحد بني كاهل، وهو الذي قتل حجر بن الحارث بن عمرو أبا امرئ القيس. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال (1 / 385)

وقيل يُنسب لدميس بن ظالم الأعصري: كما في المستقصى في أمثال العرب (1 / 65)

السكوت لغة: هو ترك الكلام مع القدرة عليه[1].

اصطلاحاً: المراد به هنا :هي تلك الأحاديث والألفاظ التي يذكرها الحافظ ابن حجر في" فتح الباري"سواءً كان نقل الحديث أو ذكره منه أو من غيره من العلماء في الشرح ولم عليها بشيء في ذلك الموطن .

المبحث الثاني: قدم مسألة السكوت .

اعلم -وفقني الله وإياك- أنَّ مسألة السكوت عن الحديث خاصة والرجال بعد ذكرها قديمة قبل مسألتنا هذه ولها أمثلة عدة منها:

1. سكوت كل من البخاري، وابن أبي حاتم عن الرجل في كتابيهما المشهورين في الرجال، فالأول في "التاريخ الكبير"، والثاني في "الجرح والتعديل"، هل هو توثيق للرجل أم ماذا ...؟

وقد نص الأخيرُ على سبب سكوته حيث قال: «... على أنَّا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من رُوي عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم إن شاء الله تعالى ...» [2]

وأمَّا البخاري فقد نصَّ ابنُ عدي -وهو من أهل الاستقراء- على أنَّ مراد البخاري استعياب رواة الحديث ممن حُمل عنهم العلم،لا قصده ذكر الجرح والتعديل،فقال في ترجمة حمزة بن نَجيح:« وهذا كما ذكره البخاري حرف مقطوع، وقد بيَّنتُ مراد البخاري أنْ يذكر كل راوٍ وليس مراده أنه ضعيف أو غير ضعيف، وإنَّما يرى كثرة الأسامي ليذكر كل من روى عنه شيئاً كثيراً أو قليلاً، وإنْ كان حرفاً » [3]

وفي موطن آخر قال: «وليس مراد البخاري أنَّه ضعيف أو قوي ولكن أراد الترجمة »[4]

ويقصد ابن عدي بقوله الترجمة أي مجرد ذكر اسم الرجل،ويوضح هذا قوله في غير ترجمة:

- «وإنَّما مراد البخاري أن يذكر كل من اسمه بكر، ولا أعرف له من المسند شيئا غير ما ذكره البخاري» [5]

---

(1) تاج العروس (559/4)، وقواعد الفقه (ص 324).

(2) الجرح والتعديل (2/ 38).

(3)الكامل في ضعفاء الرجال (2 / 378).

(4)المصدر السابق (4 / 306)

(5) الكامل (28/2).

- «وجُلاس هذا أيضا ليس له إلا ما ذكره البخاري حديثاً واحداً، وإنَّما مراد البخاري أنْ يذكر كل من ابتداء اسمه جيم في الرواة مقطوعا أو مسندا»[1]
- «لأنَّ مراد البخاري أنْ يذكر كل راوٍ روى مسنداً أو مقطوعاً أو حرفاً» [2]
- «وقد بينتُ أنَّ مراد البخاري ذكر من اسمه عبد الرحمن أو غيره من الأسامي لئلا يسقط عليه من يسمى بهذا الاسم وليس مراده ضعفهم أو صدقهم»[3]
- «وهذه الأسامي التي ذكرها البخاري من أساميهم عبد الرحمن ،كل واحد منهم ليس له إلا حديث واحد يشير البخاري إلى حديث يرويه وقد بيَّنتُ أنَّ مراد البخاري ذكر من اسمه عبد الرحمن أو غيره من الأسامي لئلا يسقط عليه من يُسمَّى بهذا الاسم وليس مراده ضعفهم أو صدقهم. » [4]

2. سكوت أبي داود عن الحديث في سننه هل هو حجة أم صالح للحجة؟ وقد خاض العلماء في هذه المسألة كما تراه مبسوطاً في كتب المصطلح خاصةً، وفي غيرها على وجه التبع[5] .
3. سكوت النسائي عن الحديث في سننه،قال ابنُ عرَّاق[6]:« ورأيتُ بخط الحافظ ابن حجر على هامش "مختصر الموضوعات" لأبن درباس[7] ما نصه: حديث أبي أمامة هذا أخرجه النسائي ولم يعلله وذلك يقتضي صحته...»[8]

---

(1) المصدر السابق (2/ 179).

(2) المصدر السابق(394/2).

(3) المصدر السابق (317/4).

(4) المصدر السابق (317/4).

(5) ينظر:النكت لابن حجر(431/1) ،فتح المغيث (88/1)،تدريب الراوي(134/1).

(6) هو: علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عرَّاق الكناني، نور الدين: فقيه، متصوف له نظم، وفيه قوة على نقد الشعر، ت 963هـ .الأعلام (5 / 12).

(7) قال الحافظ الذهبي:هو: إبراهيم بن عثمان بن عيسى بن درباس الماراني ، الفقيه المحدث جلال الدين أبو إسحاق ولد سنة إحدى وسبعين وخمسمائة وأجاز له السلفي . وتفقه على مذهب الشافعي ثم أحب الحديث. ورحل رحلة كبيرة ؛ وكتب الكثير . وله شعر حسن روى عنه الزكي المنذري وغيره . وتوفي في هذه السنة فيما بين الهند واليمن وكان مائلا إلى الآخرة متقللا من الدنيا جدا صالحا زاهدا - رحمه الله - وكان أبوه من كبار الشافعية وعمه كان قاضي ديار مصر.تاريخ الإسلام

وقال في "السير": الإمام المحدث ....وكان عارفا بمذهب الشافعي، تفقه بأبيه، وكان خيِّرا صالحاً زاهداً قانعاً مقلا مقبلا على شأنه.توفي بين الهند واليمن سنة اثنتين وعشرين وست مئة، وله خمسون سنة. سير أعلام النبلاء (22 / 290)

(8) تنزيه الشريعة (288/1).

4. سكوت الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد[1] في كتاب "المختارة"،قال الحافظ الذهبي: «رواه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد في كتاب "المختارة" ولم يتكلم عليه ،وعيسى بن عبد الله الأنصاري قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يُتابع» [2].

قلتُ: قال ضياء الدين :« فهذه أحاديث اخترتُها ممَّا ليس في البخاري ومسلم، إلا أنني ربما ذكرتُ بعض ما أورده البخاري معلقاً، وربما ذكرنا أحاديث بأسانيد جياد لها علة، فنذكر بيان علتها حتى يُعرف ذلك»[3].

وقول المقدسي: «فهذه أحاديث اخترها ممَّا ليس في البخاري ومسلم ...»فتخصيصه البخاري ومسلم بالذكر وهما قد اشترطا الصحة يدل على أنه سار على منوالهما وتبع شرطهما،فلعلَّ الحافظ الذهبي رأى سكوته عن الحديث حجةً؛ لأنَّه نصَّ على بيان العلة، وأنَّه يذكر أحاديث اختارها ممَّا ليس في الصحيحين. والله أعلم.

5. سكوت الذهبي عن الحديث في " تلخيص المستدرك"هل يعتبر موافقة منه للحاكم أم لا...؟ [4]

وقد عجب ابنُ حجر من سكوت الذهبي حيث قال: «كما لا أدري كيف الجمع بين قول الذهبي في "الميزان" في ترجمة رجاء: صُويلح ،وسكوته على تصحيح الحاكم في"تلخيص المستدرك"مع حكايته عن الحافظين الحاكم وابن حبان أنَّهما شهدا عليه برواية الموضوعات» [5].

قلت ُ: فلو كان سكوت الذهبي يُعتبر موافقةً منه للحاكم عند الحافظ ابن حجر أو عند من تقدمه لقال الحافظُ ابنُ حجر: وعجب من موافقة الذهبي له، أو عبارة نحو هذه مما تفيد أن سكوته يعتبر موافقة .

---

(1) هو: محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي، المقدسي الأصل، الصالحي الحنبلي، أبو عبد الله، ضياء الدين: عالم بالحديث، مؤرخ.من أهل دمشق، مولداً ووفاة.بنى فيها مدرسة دار الحديث الضيائية المحمدية بسفح قاسيون، شرقي الجامع المظفري، ووقف بها كتبه.ورحل إلى بغداد ومصر وفارس، وروى عن أكثر من 500 شيخ. ت 643هـ الأعلام (6 / 255)

(2) تنقيح تحقيق أحاديث التعليق (79/2).

(3) الأحاديث المختارة (69/1 -70).

(4) ملحوظة : لم أراعِ الترتيب الزمني ، وإنَّما ذكرتُ ما وقع بين يدي الأول فلأول .

(5) لسان الميزان (3/ 92) اللالىء المصنوعة (87/2).

6. سكوت المنذري[1] عن الحديث في "الترغيب والترهيب"هل هو حجة ،وقد قال في مقدمة كتابه" الترغيب والترهيب" : وأُنبِّه على كثير ممَّا حضرني في حال الإملاء ممَّا تساهل أبو داود في السكوت عن تضعيفه أو الترمذي في تحسينه أو ابنُ حبان والحاكم في تصحيحه، لا انتقاداً عليهم بل مقياساً لمتبصر في نظائرها من هذا الكتاب، وكل حديث عزوته إلى أبى داود وسكتُ عنه فهو كما ذكره أبو داود ولا ينزل عن درجة الحسن، وقد يكون على شرط الصحيحين[2].

وينظر تعليق الألباني -رحمه الله- حول سكوت المنذري في كتابه "تمام المنة"[3]، وفي مقدمته لصحيح "الترغيب والترهيب"[4]، فعبارة المنذري التي نقلتُ لم أر الشيخ -رحمه الله- ذكرها، وقول المنذري السالف يُفهم منه أنَّ ما سكت عنه لاينزل عن درجة الحسن.

7. وسكوت ابن سيد النَّاس[5]، قال الشوكاني[6]: «ذكر هذا الحديث ابنُ سيد النَّاس في شرح الترمذي منسوباً إلى أبي هريرة ولم يتكلم عليه، وعادته التكلم على ما فيه وهن»[7]

8. سكوت الحافظ ابن حجر عن الحديث في " فتح الباري" هل هو حسن أم لا،وهو الذي عليه مدار بحثنا هنا. إن شاء الله.

9. سكوت السخاوي[8].قال العجلوني[1]: حديث« إذا أكلتم فأفضلوا»، قال في "التمييز": «ترجمه شيخنا ولم يتكلم عليه »[2]

---

(1) هو:عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري: عالم بالحديث والعربية، من الحفاظ المؤرخين.ت656هـ الأعلام (4 / 30)

(2) الترغيب والترهيب (1 /53).

(3) (ص 30).

(4) (ص 10).

(5) هو: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد،ابن سيد النَّاس، اليعمري الربعي،أبو الفتح،: مؤرخ، عالم بالأدب.من حفاظ الحديث، له شعر رقيق.أصله من إشبيلية، مولده ووفاته في القاهرة.ت734هـ الأعلام (7 / 34).

(6) هو:محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني: فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء. ولد بهجرة شوكان (من بلاد خولان، باليمن) ونشأ بصنعاء. وولي قضاءها سنة 1229 ومات حاكما بها.وكان يرى تحريم التقليد.له 114 مؤلفا.ت1250هـ الأعلام (6 / 298).

(7) نيل الأوطار (195/1).

(8) هو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي: مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والتفسير والأدب. أصله من سخا (من قرى مصر) ومولده في القاهرة، ووفاته بالمدينة.ساح في البلدان سياحة طويلة، وصنف زهاء مئتي كتاب أشهرها (الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع - ط) أثنا عشر جزءا، ترجم لنفسه فيه بثلاثين صفحة. ت902هـ الأعلام (6 / 194)

- حديث «علامة الإذن التيسير » « قال: «قال في "التمييز": كذا ترجم له شيخنا يعني السخاوي ولم يتكلم عليه ،وليس هو بحديث، وقال القاري[3]: وفي رواية:« علامة الإجازة تيسير الأمر »» [4]
- حديث « المحسود مرزوق »قال في "التمييز": كذا ترجمه شيخنا ولم يتكلم عليه. قلتُ: ليس هو بحديث وسبقه في "اللآلئ" وقال ابن الغرس[5]: لا يُعرف[6] وقال النجم[7]: ليس بحديث
- حديث «المصائب مفاتيح الأرزاق وفي لفظ الرزق»قال القاري ترجمه السخاوي ولم يتكلم عليه[8].
- حديث «من حسن المرافقة الموافقة »ترجمه السخاويُّ ولم يتكلم عليه[9]
- حديث «من عصى الله في غربته رده خائباً »وفي لفظ:« رده في كربته» قال القاري: «ترجمه السخاوي ولم يتكلم عليه ولا أصل له فيما أعلمه» [10].

10. سكوت الزيلعي[1] – وإن كان في غير الحديث.قال المباركفوري : قلتُ : جوابهم هذا حسن صحيح،وذكر الزيلعي هذا الجواب وأقرَّه ولم يتكلم عليه بشيء[2].

---

(1) هو: إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء:محدث الشام في أيامه. مولده بعجلون ومنشأه ووفاته بدمشق..ت1163هـ. الأعلام (1 / 325).

(2) كشف الخفاء (85/1).

(3) هو:علي بن (سلطان) محمد، نور الدين الملا الهروي القاري: فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره.ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها.قيل: كان يكتب في كل عام مصحفا وعليه طرر من القرآت والتفسير فيبعيه فيكفيه قوته من العام إلى العام.ت1014هـ الأعلام (5 / 12).

(4)كشف الخفاء (82/2).

(5) هو:محمد بن محمد بن محمد بن خليل، أبو اليسر، البدر ابن الغرس: فاضل، من فقهاء الحنفية، له شعر حسن.مولده ووفاته بالقاهرة.والغرس لقب جده ت894هـ الأعلام (7 / 52).

(6)المصدر السابق (261/2).

(7) هو: نجم الدين محمد بن محمد بن محمد الغزى العامري القرشى الدمشقي، أبو المكارم، نجم الدين: مؤرخ، باحث أديب. مولده ووفاته في دمشق. من كتبه (الكواكب السائرة في تراجم أعيان المئة العاشرة) و(إتقان ما يحسن من بيان الأخبار الدائرة على الألسن - خ) في الحديث ولد (977 ت 1061 هـ) الأعلام (7 / 63).

(8)المصدر السابق (275/2).

(9)المصدر السابق (323/2 و 377/2).

(10)المصدر السابق (2/ 347).

فهذه الأمثلة ليست على الحصر والاستقصاء ،وإنَّما على سبيل التمثيل،وهي تظهر لطالب العلم أهمية مسألة السكوت وأنَّها بحاجة ماسة لدارسة ما قيل عنها في كل عالم نُسب إليه أنَّ سكوته يعد حجة،فكان لابد من معرفة مناهج العلماء وشرائطهم في رواية الحديث فيما يتعلق بالسكوت .

ومن ثم الكشف عنها .

والكلام على معرفة مناهج العلماء يستفاد من طريقين:

الطريق الأولى: من كلام العالم نفسه ويُعرف ذلك من:

- تنصيص العالم نفسه في مقدمة كتابه، وهذا هو الأصل والشائع كما فعل مسلم في مقدمة صحيحه[3] مثلاً، والذهبي في "ميزان الاعتدال"[4]، وغيرهما.
- تنصيص العالم في آخر كتابه كما فعل الترمذي في "جامعه" حيث تحدث في آخر الكتاب عن منهجه وذكر شيئاً من شرطه[5]، وهذا قليل ونادر.
- تنصيص العالم في مقدمة كتابه ويذكر شيئاً من منهجه عرضاً في أثناء الكتاب كابن عبد البر في كتابه "الاستيعاب"، وهذا نادر أيضاً.
- أنْ ينقل أحد تلامذة المؤلف عن المؤلف كلاماً عن منهجه.

الطريق الثاني: الاستقراء وهو تتبع تصرفات العالم في كتابه.

الاستقراء هو: تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات . [6]

والاستقراء نوعان:

1- كلي أو تام قال السبكي[7]: الاستقراء ... إن كان تاماً أي: بالكل إلا صورة النزاع. [8]

2- الناقص وهو: تتبع أكثر جزيئات الكلي [9].

والاستقراء الذي هو حجة عند العلماء هو الأول .

---

(1) هو: عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، أبو محمد، جمال الدين: فقيه، عالم بالحديث. أصله من الزيلع (في الصومال) ووفاته في القاهرة.ت762هـ الأعلام (4 / 147).

(2) تحفة الأحوذي (467/1).

(3) مسلم بشرح النووي (9/1-20).

(4) (ا/2-4).

(5) (692/5-715).

(6) المستصفى (ص 64).

(7) هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر: قاضي القضاة، المؤرخ، الباحث.ولد في القاهرة،وانتقل إلى دمشق مع والده، فسكنها وتوفي بها.نسبته إلى سبك (من أعمال المنوفية بمصر) وكان طلق اللسان، قوي الحجة، انتهى إليه قضاء في الشام وعزل، وتعصب عليه شيوخ عصره فاتهموه بالكفر واستحلال شرب الخمر، وأتوا به مقيدا مغلولا من الشام إلى مصر.ثمَّ أفرج عنه، وعاد إلى دمشق، فتوفي بالطاعون.قال ابن كثير: جرى عليه من المحن والشدائد ما لم يجر على قاض مثله.ت771هـ الأعلام (4 / 184).

(8) جمع الجوامع مع حاشية البناني على المحلي (345/2).

(9) المصدر السابق (346/2).

المبحث الثالث: ذكر الأقوال في المسألة.

بعد البحث والتتبع اتضح لي أنَّ عمدة تلك القاعدة التي قد فهم منها بعض أهل العلم- رحمهم الله- أنَّ ما سكت عنه الحافظ ابن حجر من الحديث حسن ،هي قول الحافظ في مقدمة كتابه "هدي الساري:«ثمَّ أذكر وجه المناسبة بينهما إنْ كانتْ خفيةً، ثمَّ أستخرج ثانياً ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والاسنادية، من تتمات وزيادات وكشف غامض وتصريح مدلس بسماع ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك، منتزعاً كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك »[1].

القول الأول: أنَّ ما سكت عنه في " فتح الباري" فهو حديث حسن عنده ،وهذا رأي:

1. الشوكاني وتابعه:
2. شمس الحق العظيم آبادي.[2]
3. المباركفوري.
4. التهانوي.[3]
5. الألباني.
6. ابن باز.
7. حماد الأنصاري .
8. بكر أبو زيد وغيرهم .

ذكر تفصيل كلامهم وشيء من صنيعهم و تصرفاتهم في كتبهم:

1- الشوكاني:

لم أقف على تصريح من الشوكاني بأنَّ ما سكت عنه الحافظ فهو حسن، وإنَّما قد يفهم هذا من تصرفاته كما سيأتي:

---

(1) (ص 6).

(2) هو: محمد بن علي بن مقصود علي الصديقي، العظيم آبادي، أبو الطيب، شمس الحق: عالم بالحديث، من أهل (عظيم آباد) في الهند.ولد بها وجمع مكتبة حافلة بالمخطوطات وتوفي في (ديانوان) من أعمال عظيم آباد. قرأ الحديث في دهلي.ت1329هـ الأعلام (6 / 301).

(3) هو: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي: باحث هندي.ت بعد1158هـ الأعلام (6 / 295).

1- قال عقب باب :«من ذكر احتلاماً ولم يذكر بللاً أو بالعكس، في حديث خولة بنت حَكيم « أنَّها سألت رسول اللهρ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ... » وذكره الحافظ في " الفتح" ولم يتكلم عليه»[1].

2- وقال:« وقد أخرج البزار نحوه من حديث ابن عباس مطولاً وقد ذكره الحافظ في " الفتح" ولم يتكلم عليه» [2].

3-وحديث ابن عمر أشار إليه الترمذي وذكره الحافظ في" الفتح" وعزاه إلى أحمد كما فعل المصنف ولم يتكلم عليه وقال في "مجمع الزوائد":« إنه رواه أحمد بإسنادين في أحدهما: أبو بكر بن أبي مريم وقد اختلط وفي الآخر أبو طُعمة، وقد وثقه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وبقية رجاله ثقات» [3].

4- حديث ابن عبَّاس الأول ساقه النسائي بإسناد رجاله ثقات، وقد احتج به الحافظ في " الفتح" ولم يتكلم عليه. » [4].

ويظهر من صنيع الشوكاني أنَّه وسع دائرة سكوت الحافظ لتشمل بعض كتب الحافظ الأخرى مثل : " التلخيص الحبير"، و" الإصابة"كما يدل عليه تصرفه وصنيعه في "نيل الأوطار"، قال التهانوي في " قواعد في علوم الحديث "[5] :«وكذا سكوت الحافظ عن حديث في " التلخيص الحبير " دليل علي صحته أو حسنه فإن الشوكاني - رحمه الله - ربما يحتج بسكوته في " التلخيص " أيضاً كما يحتج بسكوته في " الفتح " يظهر ذلك بمراجعة " نيل الأوطار " »اهـ,

قلتُ: فمن ذلك قوله:

1- وحين ذكر حديث « من أسلم »قال:قد ذكره الحافظُ في " التلخيص" ولم يُضعفه وتُعقِّب بقول ابن المنذر:« ليس في الختان خبر يرجع إليه ولا سُنة تُتبع. » [6].

2- حديث أبي رافع «أنَّ رسول الله ρ كان إذا ضحى اشترى كبشين سمينين أقرنين أملحين فإذا صلى وخطب النَّاس أُتي بأحدهما وهو قائم في مصلاه فذبحه بنفسه بالمدية ثمَّ يقول: اللهم هذا

---

(1) نيل الأوطار (298/1).

(2)نيل الأوطار (335/1).

(3) المصدر السابق (70/7).

(4) المصدر السابق (191/4) .

(5)(ص91-91)

(6)المصدر السابق (155/1).

عن أمتي جميعا من شهد لك بالتوحيد وشهد لي بالبلاغ ثمَّ يؤتى بالآخر فيذبحه بنفسه ».سكت عنه الحافظ في " التلخيص".)) [1] .

3- وعن نافع« أنَّ ابن عمر سمع صوت زُمَّارة راع فوضع أصبعيه في أذنيه وعدل راحلته عن الطريق وهو يقول يا نافع أتسمع؟ فأقول: نعم .فيمضي حتى قلتُ لا. فرفع يده وعدل راحلته إلى الطريق وقال رأيت رسول اللهρ سمع زُمَّارة راعٍ فصنع مثل هذا» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجة ،أورده الحافظ في " التلخيص" وسكت عنه ،قال أبو علي وهو اللؤلؤي[2]: سمعتُ أبا داود يقول:« وهو حديث منكر. » [3].

4- حديث عبد الله بن عمر أنَّ النبي ρ قال:« إنَّ الله حرَّم الخمر والميسر والكُوبة[4] والغُبيراء[5] وكل مسكر حرام» رواه أحمد وأبو داود.

قال الشوكاني :« سكت عنه الحافظ في " التلخيص" أيضاً وفي إسناده الوليد بن عبادة الراوي له عن ابن عمر قال أبو حاتم الرازي : هو مجهول.» [6].

5- الحديث أخرجه ابنُ ماجه من حديث أبي أُمامة أيضاً بلفظ: «أنَّ رسول الله ρ قال: الأذنان من الرأس وكان يمسح المأقين» وذكره الحافظ في " التلخيص" ولم يذكر له علَّة ولا ضعفاً. » [7]

6- وأمَّا حديث حزام بن حَكيم فأورده الحافظ في " التلخيص" ولم يتكلم عليه، وإسناده في سنن أبي داود فيه صدوقان وبقيته ثقات[8].

7- روى الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة أنَّ البراء بن معرور أوصى أن يُوجه للقبلة إذا احتضر فقال رسول اللهρ: «أصاب الفطرة »وقد ذكر هذا الحديث في " التلخيص" وسكت عنه. » [9].

8- «حديث حذيفة أنَّه صلى على جنازة فكبَّر خمساً ثمَّ التفتَ فقال:« ما نسيتُ ولا وهمتُ»».

---

(1) نيل الأوطار 6 (6 /188).

(2) هو: محمد بن أحمد بن عمرو، البصري،قال الذهبي: الإمام المحدث الصدوق، قال أبو عمر الهاشمي: كان أبو علي اللؤلؤي، قد قرأ " كتاب السنن " على أبي داود عشرين سنة، وكان يدعى وراق أبي داود.والوراق في لغة أهل البصرة: القارئ للناس.قال: والزيادات التي في رواية ابن داسة (1)، حذفها أبو داود آخر الأمر رأيه في الإسناد. ت333هـ سير أعلام النبلاء (15 / 307)

(3) نيل الأوطار (23/10).

(4) هي: النَّرْد . وقيل : الطَّبْل . وقيل : البَرْبَط. النهاية في غريب الحديث والأثر (4 / 381).

(5)هي:ضَرْب من الشَّراب يتَّخِذه الحَبش من الذُّرة [وهي تُسكِرُ] المصدر السابق(3 / 630).

(6) نيل الأوطار (8/176-177).

(7) المصدر السابق (1/204).

(8) نيل الأوطار (1/366).

(9) المصدر السابق (5/ 9).

قال : «حديث حذيفة ذكره الحافظ في " التلخيص" وسكت عنه، وفي إسناده :يحيى بن عبد الله الجابري وهو متكلم عليه. » [1].

9-حديث: «شهدتُ أنس بن مالك صلى على جنازة رجل فقام عند رأسه، فلمَّا رُفعتْ أُتي بجنازة امرأة فصلى عليها فقام وسطها وفينا العلاء بن زياد العلوي فلمَّا رأى اختلاف قيامه على الرجل والمرأة قال يا أبا حمزة هكذا كان رسول اللهρ يقوم من الرجل حيث قمتَ ومن المرأة حيث قمتَ؟ قال: نعم» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وأبو داود.

قال: «حسَّنه الترمذي وسكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في " التلخيص" ورجال إسناده ثقات»[2].

10- وقال : «ذكر الحافظ في " التلخيص" في باب الغسل حديث جُبير بن مطعم عند أحمد بلفظ« أمَّا أنا فآخذ ملء كفي ثلاثاً فأصب على رأسي، ثمَّ أفيض على جسدي» ولم يتكلم عليه وله شواهد في الصحيحين وغيرهما. » [3].

11- وقال : «الحديث رواه الحاكم وصحَّحه على شرطهما وذكره الحافظ في " التلخيص" ولم يتكلم عليه.» [4].

12- وقال : «وقد أورد الحافظ هذا الحديث في " التلخيص" ولم يتكلم عليه وقال: إنَّ أصله في مسلم والنسائي. » [5].

13- وقال :« وقد أورد الحافظ هذا في " التلخيص" ولم يتكلم عليه. » [6].

14- وقال أيضاً : « وأمَّا الأثر المروي عن ابن عمر فذكره الحافظ في " التلخيص" ولم يتكلم عليه»[7].

15 - وأمَّا الأثر المروي عن عمر فذكره الحافظ في " التلخيص" ولم يتكلم عليه[8]

---

(1) المصدر السابق (52/5).

(2) المصدر السابق (59/5). قلتُ : ضعفه في " الفتح" حيث قال : وأشار - أي - إلى تضعيف ما رواه أبو داود والترمذي من طريق أبي غالب عن أنس بن مالك «أنَّه صلى على رجل فقام عند رأسه وصلى على امرأة فقام عند عجيزتها فقال له العلاء بن زياد أهكذا كان رسول الله ρ يفعل؟ قال: نعم.»)) (2).

(3) نيل الأوطار (328/1).

(4) المصدر السابق (14/2).

(5) المصدر السابق (46/4).

(6) المصدر السابق (84/4).

(7) المصدر السابق (87/4).

(8) المصدر السابق (104/4).

16 -««كان النبي ρ يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قيد رمحين والأضحى على قيد رمح» أورده الحافظ في " التلخيص" ولم يتكلم عليه» [1]

17 -«الحديث هذا ذكره ابن ماجه في كتاب الزهد مطولاً، وفي إسناده خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك وهو ضعيف وقد ذكره الحافظ في " التلخيص" ولم يتكلم عليه» [2]

19 – وعن مروان الأصفر قال : (رأيتُ ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة يبول إليها فقلت : أبا عبد الرحمن أليس قد نهي عن ذلك فقال : بلى إنما نهي عن هذا في الفضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس) رواه أبو داود ،قال الشوكاني: «أخرجه وسكت عنه وقد صح عنه أنَّه لا يسكت إلا عمَّا هو صالح للاحتجاج وكذلك سكت عنه المنذري ولم يتكلم عليه في تخريج السنن، وذكره الحافظ بن حجر في " التلخيص" ولم يتكلم عليه بشيء وذكر في " الفتح" أنَّه أخرجه أبو داود والحاكم بإسناد حسن»[3].

20- وفي حديث« استنثروا مرتين بالغتين أو ثلاثا »رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ، قال :«وذكره الحافظ في " التلخيص" ولم يذكره بضعف وكذلك المنذري في تخريج السنن عزاه إلى ابن ماجه ولم يتكلم فيه» [4]

فهذه النقول وبخاصة النقل لأخير:«ولم يذكره بضعف»،يفهم منها أن الحديث الذي يورده الحافظ ابن حجر ويسكت عن حاله أنه حجة

2- شمس الحق العظيم آبادي : فقد تقدَّم أنَّه ممَّن تابع الشوكاني، والأمثلة التي سأذكرها : الأول عن سكوت الحافظ في " الفتح" ، والثاني : عن سكوته في " التلخيص الحبير" ، والثالث : عن سكوته في "الإصابة" .

1- قال : «وحديث أبي لبابة أورده الحافظ في " الفتح" وعزاه إلى أبي داود وسكت عنه » [5]

2-وقال أيضاً: «وأحسن ما ورد من الأحاديث في تعيين وقت صلاة العيدين حديث جندب عند الحافظ أحمد بن حسن البناء في كتاب الأضاحي قال كان النبيρ يصلي بنا يوم الفطر

---

(1) المصدر السابق (328/1).

(2) المصدر السابق (201/4).

(3) المصدر السابق (117/1).

(4) المصدر السابق (198/1).

وانظر (5/75-80-90-95- 98- 133 -146-157-158 -193).

(5) عون المعبود (152/9).

والشمس على قيد رمحين والأضحى على قيد رمح أورده الحافظ في " التلخيص" ولم يتكلم عليه» [1]

3- وقال أيضاً :« ورواه نوح بن عمرو عن بقية عن محمد بن زياد عن أبي أُمامة نحوه، كذا ذكره الحافظ في " الإصابة" ولم يتكلم عليه، ويحيى بن أبي محمد هذا هو يحيى بن محمد بن قيس المحاربي أبو محمد المدني نزيل البصرة قد ضُعف، لكن قال أبو حاتم :يُكتب حديثه. وقال أبو زرعة: أحاديثه متقاربة سوى حديثين ،وذكره ابن عدي في "الكامل" وذكر له أربعة أحاديث ثمَّ قال :عامة أحاديثه مستقيمة إلاَّ هذه الأحاديث التي بينتُها» [2]

3-وأمَّا المباركفوري:

1- فقال :« وأخرجه أيضاً البزار وأورده في " التلخيص" ولم يتكلم عليه، وفي إسناده ثُوير بن أبي فاختة وهو ضعيف. » [3]

2- وقال :« أخرجه أحمد وابن ماجه، وذكره الحافظ في " التلخيص" ولم يتكلم عليه» [4]

3- وقال :« أثر عبد الله بن شقيق هذا أخرجه الحاكم أيضاً وصححه على شرطهما وذكره الحافظ في " التلخيص" ولم يتكلم عليه» [5]

4- أما التهانوي فقال في كتابه "قواعد التحديث" :«ما ذكره الحافظ من الأحاديث الزائدة في " فتح الباري" وسكت عنه، فهو صحيح أو حسن عنده، كما صرَّح به في مقدمته ثمَّ ذكر ما تقدم من "هدي الساري"»» [6]

قلتُ: ولقد سألت عن هذا كلاً من:

5- العلامة ابن باز- رحمه الله- سألتُه أثناء خروجه من مسجده الذي يدرس فيه بالطائف هل ما سكت عنه الحافظ في الفتح يُعد حسناً؟ قال : نعم . فقلتُ له : أين ذكر هذا ؟ قال: لا أتذكر. فقلتُ له : قوله في "هدي الساري" فنقلتُ له الكلام السابق قال: نعم .

6 - العلامة الألباني- رحمه الله- في اتصال هاتفي عام 1411 هـ فقلتُ له: سمعتُك يا شيخ تقول في أحد الأشرطة: بأنَّ الحافظ ابن حجر قد قعد قاعدة في " فتح الباري" بأن ما سكت عنه

---

(1) المصدر السابق (3/ 343).
(2) المصدر السابق (12/9).
(3) تحفة الأحوذي (165/5).
(4) المصدر السابق (235/6).
(5) المصدر السابق (7/ 310).
(6) (ص90)

فهو حسن، قال : نعم . فقلتُ له : أين ذكر هذا ؟ قال:« لا أتذكر. فقلت لُه : قوله في "هدي الساري" فنقلتُ له الكلام السابق قال: نعم ».

والشيخ الألباني- رحمه الله- هو أكثر من أشاع هذه القاعدة من المتأخرين في كتبه المختلفة وهذه نماذج من كلام الألباني :

1- قال: «والحديث أورده الحافظ في " الفتح" 270/5 وسكت عنه ولذلك فقد خرجتُه؛ لأنَّ سكوته يعني أنَّه حسن عنده كما هو القاعدة عندهم وليست مضطردة فتنبه» [1]

2-وقال: «فالنفس تطمئن للاحتجاج بحديث مثله، وعلى ذلك جرى عمل كثير من المحققين ولا سيما إذا كان لحديثه شاهد كهذا الحديث على ما سأبينه، فلا جرم أنَّ الحافظ سكت عليه في " الفتح" 182/12 ثمَّ صرح في الصفحة التالية بصحته يعني لشواهده وهو الصواب إن شاء الله» [2]

3- وقال: «وهذا إسناد جيد، وسكت عنه الحافظ 29/11 مشيراً إلى تقويته» [3]

4- «على صورة الرحمان» «فهي زيادة منكرة لمخالفتها لتلك الطرق وبعضها في الصحيحين .... وهذه الرواية سكت عنها في " الفتح" 183/5 وقد أنكرها جماعة مع ورودها من طريق آخر ولكنه مُعل...» [4]

5- «وهذا سند صحيح على شرط الشيخين وسكت عليه الحافظ في " الفتح" 146/3.» [5]

6- «فالسند ضعيف ومع ذلك سكت عنه الحافظ في " الفتح" 435/10 .» [6]

7- وقال في حديث :««إنَّ المسلم يؤجر في نفقته كلها إلا ما يجعله في التراب» قال الترمذي : حديث حسن صحيح وأقره الحافظ 92/11 .» [7]

8- وقال في حديث « «إنهم يوفرون سِبالهم[1] ...» وهذا إسناد جيد وفي معقل كلام يسير لا يضر .... ولذلك سكت عنه الحافظ العراقي ... والحافظ ابن حجر في " الفتح" 347/10-348 وعزاه للطبراني والبيهقي» . [2]

---

(1) السلسة الضعيفة (383/3).

(2) السلسة الصحيحة (294/5).

(3) المصدر السابق (139/7).

(4) السلسة الضعيفة(316/3).

(5) السلسة الصحيحة (61/6).

(6)المصدر السابق (769/6).

(7)المصدر السابق (801/6).

9- وقال أيضاً:« في حديث «كان إذا سافر فرسخاً قصر الصلاة وأفطر ».«قال عبد الغني المقدسي: اسم أبي هارون العبدي: عمارة بن جُوين. قلتُ: وهو متروك، ومنهم من كذَّبه كما في "التقريب" للحافظ، ومن عجائبه أنَّه سكت عن الحديث في " التلخيص" ...»[3]

7 -الشيخ حماد الأنصاري: سألتُه عن هذه المسألة، فقال: «نعم ما سكت عنه الحافظ فهو حسن، فقلتُ له: أين نص على ذلك ؟ فقال : في أثناء شرحه. فقلت له : أليس قوله في المقدمة كيت وكيت ؟ قال: لا. عبارته التي في "المقدمة" لا تفيد ذلك.» وقال:« أمهلني حتى أسأل بعض الطلاب الذين درسوا عليَّ صحيح البخاري ، وراجعته بعد مدة» وقال لي: اتصلتُ ببعض الطلاب لكن أحالوني على موطن ليس هو الذي أعرف وأريد. وراجعتُه غير مرة بعد ذلك ،فقال:« للأسف لم نعثر على الموطن المذكور ،ولكنني متأكد من هذا.»[4]

8 -الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد –رحمه الله- حيث قال في كتابه "لا جديد في أحكام الصلاة"،:« وقد ذكر هذا الحديث الحافظُ ابنُ حجر في كتابه : " الفتح" 262/2 وسكت عليه، ومقتضى شرطه في المقدمة "هدي الساري" ص4 أنَّ ما سكت عليه في " الفتح" فهو صحيح أو حسن . وسكت عليه في بلوغ المرام ص35 وفي " التلخيص" 224/1وقد نبَّه السيوطي في "الحاوي" 212/2 إلى شرط[5] ابن حجر في ذلك)) [6] .

---

(1) قال ابن الأثير: السَّبَلَة بالتحريك : الشَّاربُ والجمعُ السِّبَال قاله الجوهري . وقال الهَرَوى (حكاية عن الأزهري) هي الشَّعَرات التي تَحْتَ اللَّحْى الأسْفَل . والسَّبَلة عند العَرب مُقدَّم اللِّحْية وما أسْبَل منها على الصَّدْر. النهاية في غريب الحديث والأثر (2 / 846).

(2)نيل الأوطار (807/6).

(3) إرواء الغليل (3/ 15).

(4) تنبيه: أمَّا بخصوص سكوت الحافظ ابن حجر عن الحديث في كتابه "التلخيص الحبير" فقد قال التهانوي في " قواعد في علوم الحديث "(ص91-91) وكذا سكوت الحافظ عن حديث في (التلخيص الحبير) دليل علي صحته أو حسنه فإن الشوكاني - رحمه الله - ربما يحتج بسكوته في (التلخيص) أيضاً كما يحتج بسكوته في (الفتح) يظهر ذلك بمراجعة (نيل الأوطار) قال الشيخ حماد الأنصاري–رحمه الله- « إنَّ قول بعضهم إنَّ سكوت الحافظ ابن حجر في " التلخيص الحبير" عن الحديث هو تصحيح للحديث ،هذا القول مردود على صاحبه ،فالحافظ إنَّما سكت عن الحديث لعدم استحضاره لكلام فيه ويحمل سكوته على مثل سكوت البخاري وابن أبي حاتم، وذلك أنَّ مايسكتان عنه لم يعرفاه وهو مجهول عندهما ، وكذلك الحافظ لم يستحضر الكلام على الحديث » اهـ . المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن محمد الأنصاري رحمه الله (2/ 545).

(5) راجعت الطبعة التي عندي فلم أجد هذا النقل ، ولم يذكر الشيخ ثبتاً للمراجع على عادته ممَّا يجعل البحث فيما ينقله أو ينسبه لأحد شاقاً.

(6) لا جديد في أحكام الصلاة(ص 22-23).

القول الثاني : سكوته عن الروايات والزوائد المتعلقة بحديث الباب.

سألت شُيخنا الشيخ عبد المحسن العباد - حفظه الله ونفع به - عندما كان يدرسنا في كلية الشريعة في السنة الثالثة عام 1411هـ.

بعد خروجنا من باب الكلية فقال: هذا فيما ذكره من الزيادات وما يتعلق بها في متن البخاري في الشرح فقط، أما الأحاديث المذكورة بعد ذلك في المسائل المستفادة من الشرح فلا. أو كلاماً هذا معناه.

القول الثالث : أنَّ الحديث الذي يذكره في موطن الاستدلال ويسكت عنه فهو حسن.

والى هذا ذهب المباركفوري في كتابه "تحفة الأحوذي" قال : وقال ابن أمير الحاج[1] الذي بلغ شيخه ابن الهمام[2] في التحقيق وسعة الاطلاع في "شرح المنية" إنَّ الثابت من السنة وضع اليمين على الشمال ولم يثبت حديث يوجب تعيين المحل الذي يكون الوضع فيه من البدن إلاَّ حديث وائل المذكور

وهكذا قال صاحب" البحر الرائق "كذا في "فتح الغفور" للشيخ حياة السندي،[3] وقال الشوكاني في "النيل" أخرجه بن خزيمة في صحيحه وصححه انتهى

وقال الحافظ في " فتح الباري": «ولم يذكر أي سهل بن سعد محلَّهما من الجسد وقد روى ابن خزيمة من حديث وائل أنَّه وضعهما على صدره والبزار عند صدره وعند أحمد في حديث هلب الطائي نحوه في زيادات المسند من حديث علي أنَّه وضعهما تحت السرة وإسناده ضعيف» انتهى

فالظاهر من كلام الحافظ هذا أنَّ حديث وائل عنده صحيح أو حسن؛ لأنَّه ذكر ها هنا لغرض تعيين محل وضع اليدين ثلاثة أحاديث حديث وائل وحديث هلب وحديث علي وضعف حديث علي وقال إسناده ضعيف وسكت عن حديث وائل وحديث هلب فلو كانا هما أيضاً ضعيفين

---

(1) هو:موسى بن محمد التبريزي، أبو " الفتح"، مصلح الدين المعروف بابن أمير الحاج: فقيه حنفي.زار دمشق سنة 710 وسنة 726 ومر بالقاهرة.وتوفى بوادي بني سالم في طريق الحجاز وهو قاصد زيارة قبر الرسول ρبعد أداء الحج.ت733هـ الأعلام (7 / 328)

(2) هو: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي ثم الاسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام:إمام، من علماء الحنفية.عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق.

أصله من سيواس.ولد بالإسكندرية، ونبغ في القاهرة.وأقام بحلب مدة.وجاور بالحرمين.ثم كان شيخ الشيوخ بالخانقاه الشيخونية بمصر.وكان معظما عند الملوك وأرباب الدولة.توفي بالقاهرة.من كتبه (فتح القدير) في شرح الهداية، و (التحرير) في أصول الفقه. ت861هـ.الأعلام (6 / 255).

(3) هو: محمد حياة بن إبراهيم السندي المدني: عالم بالحديث.مولده في السند، وإقامته ووفاته في المدينة المنورة.ت1163هـ. الأعلام (6 / 111).

عنده لبين ضعفهما ولأنه قال في أوائل مقدمة " الفتح" ما لفظه: «فإذا تحررت هذه الفصول وتقررت هذه الأصول افتتحتُ شرح الكتاب فأسوق الباب وحديثه أولاً، ثمَّ أذكر وجه المناسبة بينهما إنْ كانت خفيةً، ثمَّ أستخرج ثانياً ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تتمات وزيادات وكشف غامض وتصريح مدلس بسماع ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك منتزعا كل ذلك من أمهات المسانيد والجامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك » انتهى كلام الحافظ

فقوله :بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك يدل على أنَّ حديث وائل وكذا حديث هلب الطائي عنده صحيح أو حسن فتفكر

وأيضاً قد صرَّح الحافظ في "الدراية" بعد ذكر حديث وائل: أخرجه ابنُ خزيمة وهو في مسلم دون قوله على صدره انتهى فالظاهر من كلامه هذا أنَّ حديث ابن خزيمة هذا هو الذي في صحيح مسلم في وضع اليمنى على اليسرى سنداً ومتناً بدون ذكر المحل [1]

المبحث الرابع : القول الراجح.

سأذكر أولاً نص الحافظ المتقدم وإنْ كان فيه تكرارٌ.

قال- رحمه الله-:« ثمَّ أذكر وجه المناسبة إنْ كانت خفيةً، ثمَّ أستخرج ثانياً ما يتعلق به غرضٌ صحيحٌ في ذلك الحديث، من الفوائد المتنية والاسنادية، من تتمات وزيادات وكشف غامض وتصريح مدلس بسماع، ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك منتزعاً كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك. [2]

في هذا النص ما يلي :

1. المطالبة بصحة الدلالة من الدليل حيث إنَّ عبارة الحافظ ابن حجر لا تفيدُ ما ذكروه؛ لأنَّه قال: بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك، فضمير الإشارة لابد له من عود على مذكور ،والمذكور هو: الفوائد المتنية والإسنادية، من تتمات وزيادات وكشف غامض وتصريح مدلس بسماع، ومتابعة سامع من شيخ اختلط،وهي جُملُ عادت على الكلام على الحديث الموصول في صحيح البخاري

(1) تحفة الأحوذي (80/2 و442/3).

(2) (ص 6).

2. ثمَّ على قاعدة التنزل معهم فحق العبارة أن يقولوا: ما سكت عنه فهو إمَّا صحيحٌ، أو حسنٌ كما جاءت عنه، فهم أخذوا كلمة" حسن" من جملة بتروها وجعلوا منها قاعدةً، فهم خصصوا الحسن من غير مخصص، وهو ممنوع .
3. ومن المعلوم أنَّ من قواعد التحاكم في فهم الكلام الرجوع إلى السياق وقرائنه، فالقرائن والسياق لا تدلان على ما فهموه ،وإذا رجعنا إلى السياق وجدناه في الجملة متعلقاً بالحديث المشروح .
4. أنَّ صنيع الحافظ في " الفتح" يخالف ما فهموه، حيث وجدناه يسكت على مئات الأحاديث فإذا كانت القاعدة هي التي ذكروها صحيحة فلماذا يحكم على كثير منها بالحسن إذا ذكرها مرة أخرى! كما سيأتي التمثيل له، ولكان سكت عنها وإلا أصبح تقعيده من اللغو الذي تصان عنه ألسنة العقلاء فضلاً عن العلماء أمثال الحافظ .
5. ولو كان ما فهموه هو نص الحافظ ابن حجر لكان أسعد النَّاس به نده العيني[1] ولتتبعه غاية التتبع في كتابه "عمدة القاري" على عادة الخصوم بعضهم مع بعض ، ولما لم يكن شيء من ذلك ،فدل على عدم صحته.
6. أننا لم نجد من تلامذة ابن حجر – على كثرتهم ومكانة الحافظ ابن حجر - ومن أهل التراجم ممَّن اعتنوا به غاية العناية كتلميذه السخاوي الذي اعتنى بتراث شيخه وآرائه اعتناءً قلَّ أن يوجد له نظيرٌ - فجزاه الله خير الجزاء- ،لم يذكر هذه القاعدة ولو مرةً واحدةً ، لا في ترجمة شيخه في "الجواهر والدرر" ولا في كتبه المعتنية بالتخريج ،ومن أشهرها كتابه" المقاصد الحسنة"،و"الأجوبة المرضية" مستدلاً بها ،كأن يقول سكت عنه شيخنا في " الفتح" ،وعلى مقتضى شرطه فهو حسن،أو نحو هذا.
7. وكذلك لم نجد هذا في كتب السيوطي في التخريج كـ"الآلئ المصنوعة" ، و"النكت البديعات" التي هي مظنة هذا النص، اللهمَّ إلا ما أحال عليه الشيخ بكر أبو زيد- رحمه الله- على" الحاوي" وقد تقدم أني لم أعثر عليه فنبقى على الأصل وهو العدم .
8. وكذا لم أقف على هذه القاعدة التي فهمهما بعضهم في كتاب " فيض القدير " للمناوي،مع كثرة مؤاخذاته للسيوطي بسكوته عن أحاديث غير صحيحة،ووفرة أحاديث

---

(1) هو: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد،أبو محمد، بدر الدين العينى الحنفي: مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين.أصله من حلب ومولده في عينتاب (وإليها نسبته) أقام مدة في حلب ومصر ودمشق والقدس.وولي في القاهرة الحسبة وقضاء الحنفية ونظر السجون، وتقرب من الملك المؤيد حتى عد من أخصائه.ولما ولي الأشرف سامره ولزمه، وكان يكرمه ويقدمه.ثم صرف عن وظائفه، وعكف على التدريس والتصنيف إلى أن توفي بالقاهرة. ت855هـ الأعلام (7 / 163).

الجامع،وعناية المناوي بالتصحيح والتضعيف والحكم على الأحاديث في شرحه هذا وفي مختصره" التيسير" ،مما يدل على أن هذه القاعدة غير صحيحة

9. وبقاء الأمر على ما هو عليه منذ وفاة الحافظ ابن حجر حتى مجيء الشوكاني دون علم بهذه القاعدة ،وسبق فهم إليها دليل على عدم صحتها .
10. أنَّ كل من اعتمد على " الفتح" بعد الحافظ وقبل الشوكاني لم يذكروا هذا .
11. وجدتُ الحافظ يقول: «وأنَّ المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها، ثمَّ يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق ويشرحها على أنَّه حديث واحد؛ فإنَّ الحديث أولى ما فسر بالحديث[1] فهذا النص قد يفيد أن ما كان بهذه المثابة في جمع الطرق ويسوق الحديث إذا صحت على أنها حديث واحد، يدل أنَّ ما سكت عنه صحيح مطلقاً،ولهذا نراه يقول في مواطن

أ- وأولى ما فسر به الحديث من الحديث [2]

ب - وأحسن ما فسر به الحديث من الحديث» [3]

12. ولذلك يقول أيضاً بعد أن يجمل ذكر الطرق: وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة ونحو هذه العبارة .

أمثلة لهذا :

1- قال : «وعن جُبير بن مُطعم ورفاعة الجهني عند النسائي، وعن أبي الدرداء وعبادة بن الصامت وأبي الخطاب غير منسوب عند الطبراني ،وعقبة بن عامر وجابر وجد عبد الحميد بن سلمة عند الدارقطني في "كتاب السنة" وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة» [4]

2- وقال : «والحارث وابن سعد وفي روايته زوائد ليست في رواية حُصين وروى بعض قصة مقتل عمر أيضاً أبو رافع وروايته عند أبي يعلى وابن حبان وجابر وروايته عند ابن أبي عمر، وعبد الله بن عمر وروايته في "الأوسط" للطبراني، ومعدان بن أبي طلحة وروايته عند مسلم وعند كل منهم ما ليس عند الآخر وسأذكر ما فيها وفي غيرها من فائدة زائدة، إن شاء الله تعالى» [5]

---

(1) " فتح الباري" (475/6).

(2) المصدر السابق (479/2).

(3) المصدر السابق (317/11). ولعلَّه استفاد هذا من الخطابي حيث نقل عنه فقال:قال الخطابي: أحسن ما يفسر به ما فسر به في حديث أبي هريرة يعني الآتي في هذا الباب.

(4)المصدر السابق (30/3).

(5)المصدر السابق (62/7).

فهذا قد يفيد أنَّ ما سكت عنه فهو صحيح،لأنَّه قال كما تقدم قريباً:« وأنَّ المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها، ثمَّ يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق ويشرحها على أنَّه حديث واحد؛ فإنَّ الحديث أولى ما فسر بالحديث. اهـ ولعلَّ هذا والله أعلم مراد الشيخ حماد الأنصاري –رحمه الله-لذا فأحياناً يحكم على الطرق في حال سرده لها إجمالاً فمن ذلك :

1- قال:« تكملة وقع لي حديث الباب من رواية عشرة من الصحابةψ غير أبي هريرة وعائشة :

من حديث ثوبان عند مسلم ،والبراء وعبد الله بن مغفل عند النسائي وأبي سعيد عند أحمد وابن مسعود عند أبي عوانة وأسانيد هؤلاء الخمسة صحاح.

ومن حديث أُبي بن كعب عند ابن ماجه وابن عباس عند البيهقي في "الشعب" وأنس عند الطبراني في "الأوسط" وواثلة بن الأسقع عند بن عدي وحفصة عند حميد بن زنجويه في "فضائل الأعمال" وفي كل من أسانيد هؤلاء الخمسة ضعف، وسأشير إلى ما فيها من فائدة زائدة في الكلام على الحديث في الباب الذي يلي هذا »[1]

2- وقال أيضاًً : «وقد أورد البخاريُّ حديث كعب هذا في أربعة أبواب متوالية، وأورده أيضاً في المغازي والطب وكفارات الأيمان من طُرق أخرى، مدار الجميع على ابن أبي ليلى وابن معقل ،فيقيد إطلاق أحمد بن صالح بالصحة فإنَّ بقية الطرق التي ذكرتُها لا تخلو عن مقال إلاَّ طريق أبي وائل، وسأذكر ما في هذه الطرق من فائدة زائدة إن شاء الله [2]

فالحافظ يجمل حال الطرق بعد ذكرها وحال أسانيدها،ثمَّ يحيل على ما تقدم من حال الحديث من حيث القبول والرد،فمثل هذا ينبغي أن يخرج عن مسألة ما سكت عنه.

وإذا كان الشرط الذي شرطه على نفسه كما فهمه من فهمه، فلماذا نراه يحكم على ما يورده بالصحة تارة ، وبالحسن أخرى ، فمن ذلك قوله:وقد جمع عُمر بن شبَّة في كتاب "أخبار البصرة"قصة الجمل مطولةً وها أنا ألخصها واقتصر على ما أورده بسند صحيح أو حسن وأبيِّن ما عداه[3]

---

(1)المصدر السابق (196/3).

(2) " فتح الباري" (13/4).

(3) المصدر السابق (54/13).

3- وقال وهو يعدد الكبائر ممَّا هو في دائرة القبول وقد ذكر جملة كبيرة-: «ومن حديث ابن عمر عند ابن مردويه « أكبر الكبائر سوء الظن بالله » ».

ومن الضعيف في ذلك: نسيان القرآن أخرجه أبو داود والترمذي عن أنس رفعه «نظرتُ في الذنوب فلم أر أعظم من سورة من القرآن أُوتيها رجل فنسيها» وحديث: «من أتى حائضاً أو كاهناً فقد كفر» أخرجه الترمذيُّ، فهذا جميع ما وقفتُ عليه ممَّا ورد التصريح بأنَّه من الكبائر، أو من أكبر الكبائر صحيحاً وضعيفاً مرفوعاً وموقوفاً وقد تتبعتُه غاية التتبع وفي بعضه ما ورد خاصا اهـ [1]

قلتُ: وحديث ابن عمر المتقدم آنفاً : «أكبر الكبائر...» ذكره في موطن آخر وضعفه، قال : «وحديث ابن عمر رفعه« أكبر الكبائر سوء الظن بالله »أخرجه ابن مردويه بسند ضعيف» [2]

فهذا المثال اختلف حكمه فيه فقال في أول سرده لما هو في دائرة القبول،وفي موطن آخر ضعفه.

وعلى مقتضى فهمهم كان المفترض أن يُبَّن الضعيف فقط ، ويسكت عمَّا سوى ذلك ؛ لأنَّ ما سكت عنه فهو حسن .

16- وقد نعى الحافظُ ابنُ حجر على من يُخرِّج الحديث ويسكت عن حاله قال في "النكت" : ومن هنا يتبيَّن ضعف طريقة من صنَّف في الأحكام بحذف الأسانيد من الكتب المذكورة ،كأبي البركات ابن تيمية[3]، فإنَّهم يخرجون الحديث منها ويعزونه إليها من غير بيان صحته من ضعفه .

وأعجبُ من ذلك أنَّ الحديث يكون في الترمذي وقد ذكر علَّته فيخرجونه منه مقتصرين على قولهم رواه الترمذي معرضين عمَّا ذكر من علته ...»[4]

وقال :« ولم أر للمصنف سلفاً في أنَّ جميع ما صنف على الأبواب يحتج به مطلقاً ولو كان اقتصر على الكتب الخمسة لكان أقرب من حيث الأغلب ...»[1]

---

(1) (12 /182).

(2) " فتح الباري" (411/10).

(3) هو: عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، ابن تيمية الحراني، أبو البركات، مجد الدين: فقيه حنبلي، محدث مفسر.

ولد بحران وحدث بالحجاز والعراق والشام، ثم ببلده حران وتوفي بها.وكان فرد زمانه في معرفة المذهب الحنبلي.

ت652هـ .الأعلام (4 / 6)

(4) (487/1- 489).

وقال مقترحاً في تصنيف كتاب" مختصر لتغليق التعليق":« أمَّا بعدُ هذا مختصر جعلته كالعنوان لكتاب "تغليق التعليق" الذي وصلتُ فيه تعاليق البخاري في صحيحه، وأوضحتُ فيه ما يحتاج إليه الطالب من تضعيف الحديث وتصحيحه ليُرجع إليه من هذا المختصر لأدنى نظر المتأمل» [2].

وبعد:وقد رأيتُ في هذا ضرب أمثلة من أنواع الأحاديث المذكورة في " فتح الباري" ليستدل بها على غيرها :

«وهذا مثال لحديث ذكر مصدره الحافظ ابن حجر وسكت عنه وهو حديث موضوع نص مخرجه على ذلك قال البخاري :« باب المرأة وحدها تكون صفا»

قال الحافظ:«هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه بن عبد البر من حديث عائشة مرفوعا: المرأة وحدها صف اهـ »[3]

قال أبو عمر: «في هذا الباب حديث موضوع وضعه إسماعيل بن يحيى ابن عبيد الله التيمي عن المسعودي عن ابن أبي مُليكة عن عائشة قالت قال رسول الله ρالمرأة وحدها صف وهذا لا يعرف إلا بإسماعيل هذا »[4]

17- قال : «وقد سأل هذا السؤال أبو ذر رواه ابن حبان [5]» سكت عن هذا الحديث

18- وقال أيضاً ً :« وقد أخرج الترمذي من حديث سعد رفعه « إنَّ الله جواد يحب الجود» الحديث».

وله في حديث أنس رفعه« أنا أجود ولد آدم وأجودهم بعدي رجل علم علما فنشر علمه ورجل جاد بنفسه في سبيل الله »وفي سنده مقال[6]

ويلاحظ أنَّه سكت عن الحديث الأول، وحكم على الثاني فهل الأول في دائرة القبول ؟

قلتُ : قال الترمذي بعد إخراجه :« وهذا حديث غريب وخالد بن إلياس يضعف».

---

(1)المصدر السابق 449/1لكن قال في تعجيل المنفعة 236/1: ولأن أصل وضع التصنيف للحديث على الأبواب أن يقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج، أو الاستشهاد بخلاف من رتب على المسانيد، فإن أصل وضعه مطلق الجمع.

(2) هدي الساري (ص 76).

(3) فتح الباري (2 / 212).

(4) التمهيد (1 / 268).

(5) " فتح الباري" 54/1 قلت :وقدُ: أخرجه ابن حبان ح361 وإسناده ضعيف جداً فيه : إبراهيم بن هشام الغساني كذبه أبو حاتم ،وأبو زرعة ،وقال الذهبي : متروك.ميزان الاعتدال (72/1).

(6) " فتح الباري" (30/1).

قال ابن الجوزي :« هذا حديث لا يصح، قال يحيى : خالد بن إلياس ليس بشيء ،ولا يُكتب حديثه». وقال أحمد:« متروك الحديث». وقال ابن حبان:« يروي الموضوعات عن الثقات لا يحل كَتْبُ حديثه إلاَّ على التعجب». قال يحيى وعبد الله بن نافع:« ليس بشيء» . [1]

19- حديث: «شهدتُ أنس بن مالك صلى على جنازة رجل فقام عند رأسه، فلمَّا رُفعتْ أُتي بجنازة امرأة فصلى عليها فقام وسطها وفينا العلاء بن زياد العلوي فلمَّا رأى اختلاف قيامه على الرجل والمرأة قال يا أبا حمزة هكذا كان رسول اللهρ يقوم من الرجل حيث قمتَ ومن المرأة حيث قمتَ؟ قال: نعم» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وأبو داود.

قال: «حسَّنه الترمذي وسكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في " التلخيص" ورجال إسناده ثقات»[2].

قلتُ : ضعفه في " الفتح" حيث قال : وأشار - أي - إلى تضعيف ما رواه أبو داود والترمذي من طريق أبي غالب عن أنس بن مالك «أنَّه صلى على رجل فقام عند رأسه وصلى على امرأة فقام عند عجيزتها فقال له العلاء بن زياد أهكذا كان رسول الله ρ يفعل؟ قال: نعم.»)) [3].

وذكر حديث : «نية المؤمن خير من عمله» وذكره في غير موطن ،ففي الموطن الأول سكت[4] ، وفي الثاني حكم عليه حيث قال في حديث «نية المؤمن خير من عمله» أي إن أجره في نيته أكثر من أجر عمله لامتداد نيته بما لا يقدر على عمله انتهى والحديث المذكور ضعيف وهو في "مسند الشهاب"[5]اهـ وفي الموطن الثالث سكت . [6]

20- ذكر حديث : «لو خشع هذا خشعت جوارحه» [7]

قال الزيلعي: «وسليمان بن عمرو هذا يشبه أنْ يكون هو أبو داود النخعي فإنِّي لم أجد أحداً في هذه الطبقة غيره ،وقد اتفقوا على ضعفه، قال ابن عدي: أجمعوا على أنَّه يضع الحديث.» [8]

21- ذكر حديث : «لو حرم عليهم لتركوه كما تركتم». سكت عنه في أول الكتاب[9]

وقال: في مكان آخر متأخر: وسنده صحيح [1] .

---

(1)العلل المتناهية (712/2).

(2) المصدر السابق (59/5).

(3) " فتح الباري"(201/3).

(4) " فتح الباري" (11/1).

(5) المصدر السابق (219/4).

(6) المصدر السابق (210/11).

(7) المصدر السابق(225/2).

(8) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري (400/2).

(9) " الفتح" (280/8).

22 - سكت عن حديث« نهى عن الأغلوطات» [2] وفي إسناده عبد الله بن سعد البجلي الكاتب قال أبو حاتم : مجهول ،وقال ابن حجر : مقبول ، ثمَّ رأيته ذكره في موطن وقال : «ثبت[3]، وفي آخر سكت»[4]

ولاحظ أنَّه لم يقل إنَّه حسن حسب فهم من فهم.

23- وذكر حديث : ابن عمر رفعه:«من صمت نجا» وقال:أخرجه الترمذي ورواته ثقات [5]

وذكره في موطن آخر وسكت فقال :« وللترمذي من حديث ابن عمر «من صمت نجا»» [6]

24- وقال أيضاً:«وكأنَّ المصنف أشار بذلك إلى ما رواه أحمد وأبو داود والحاكم من حديثه مرفوعاً «استنثروا مرتين بالغتين أو ثلاثا» ولأبي داود الطيالسي إذا توضأ أحدكم واستنثر فليفعل ذلك مرتين أو ثلاثا وإسناده حسن»[7]

وفي مصدر آخر قال:« لكن حديث ابن عباس ليس فيه الاستنثار، وكأنَّه يشير إلى ما رواه أحمد وأبو داود والحاكم من حديثه قال: قال رسول الله ρ «استنثروا مرتين بالغتين أو ثلاثا »لفظ أبي داود»[8]

وفي " التلخيص الحبير" : قال : صححه ابن القطان ورواه أبو داود وابن ماجه وابن الجارود والحاكم .[9]

25- قال الحافظ:«وكثيراً ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحا في الترجمة ويورد في الباب ما يؤدي معناه تارة بأمر ظاهر وتارة بأمر خفي من ذلك قوله: "باب الأمراء من قريش"، وهذا لفظ حديث يُروى عن علي رضي الله عنه وليس على شرط البخاري وأورد فيه حديث لا يزال وآل من قريش

ومنها قوله:" باب اثنان فما فوقهما جماعة" وهذا حديث يُروى عن أبي موسى الأشعري وليس على شرط البخاري وأورد فيه" فأذنا وأقيما وليؤمكما أحدكما" وربما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة

---

(1) المصدر السابق (31/10).

(2) المصدر السابق (146/1).

(3) المصدر السابق (407/10).

(4) المصدر السابق (263/13).

(5) المصدر السابق (309/11).

(6) " فتح الباري"(446/10).

(7) " الفتح" (262/1).

(8) تغليق التعليق(105/2).

(9)(82/1).

التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه وأورد معها أثرا أو آية فكأنه يقول لم يصح في الباب شيء على شرطي »[1]

وذكر هذا الحديث في ثلاثة مواطن،فالأول في المقدمة" هدي الساري سكت عن حاله،والثاني في المقدمة،وحكم عليه في (قوله باب اثنان فما فوقهما جماعة) حكم عليه فقال:

هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة منها في بن ماجة من حديث أبي موسى الأشعري وفي معجم البغوي من حديث الحكم بن عُمير وفي" أفراد الدارقطني" من حديث عبد الله بن عمرو، وفي البيهقي من حديث أنس وفي الأوسط للطبراني من حديث أبي أُمامة وعند أحمد من حديث أبي أُمامة أيضا أنه صلى الله عليه و سلم رأى رجلا يصلي وحده فقال ألا رجل يتصدق على هذا فيصلى معه فقام رجل فصلى معه فقال هذان جماعة والقصة المذكورة دون قوله:" هذان جماعة" أخرجها أبو داود والترمذي من وجه آخر صحيح[2]

والثالث سكت عنه ،فقال:« كقوله باب اثنان فما فوقهما جماعة فإنه لفظ حديث أخرجه بن ماجه»[3]

فمجمل ما تقدم من تصرفات الحافظ في ذكره الأحاديث في " الفتح" يظهر أنَّه :

يحكم على الحديث في " الفتح" ويخالفه في الفتح وفي غير " الفتح" .

أحاديث حكم عليها بالقبول في موطن في " الفتح" وضعفها في موطن آخر في " الفتح" أيضاً . وفي غير " الفتح" .

فكل هذا ليس بتناقض منه ، بل يدل على أنَّه ليس هناك منهج رسمه الحافظ وسار وألزم نفسه به ،كما ألزمه من ألزمه ممَّن تقدم ، بل الأمر على ما هو معروف ومدرك بداهة أنَّه بحسب علم الإنسان بالحديث المذكور الذي بين يديه ونشاطه ،واستحضاره لدرجة الحديث، وحسب الأحوال والمقام ، فمقام الاستدلال على حكم شرعي ليس كمقام الاستشهاد،أو الاستئناس وقد يكون الأمر مشكلاً لم يظهر له شيء فيسكت،وقد يتطلب البحثُ البحثَ عمَّا ورد في هذه المسألة فيصرف العناية لها ويحكم على كل طريق يذكره ،كما تقدم ما يدل على هذا ، وقد ينفي عالم ورود حديث أو لفظ أو مشابهه ذلك فتتوفر الدواعي على التتبع.

وبعد فقد رأيتُ أن أضرب أمثلة من الأحاديث المذكورة في " الفتح" تبيِّن أنَّه ليس كل ما سكت عنه فهو حسن،فمن ذلك أنَّه

---

(1) فتح الباري (1 / 14).

(2) المصدر السابق (2 / 142).

(3) المصدر السابق (13 / 543).

تكلَّم على حديث كفارة المجلس، وبعد أن نقل كلام الأئمة فيه قال:

قال أبو حاتم :«هذه الرواية ما أدري ما هي، ولا أعلم رُوي عن النبي ρ في شيء من طريق أبي هريرة إلاَّ من رواية موسى عن سُهيل »انتهى

وقد أخرجه أبو داود في السنن وابن حبان في صحيحه، والطبراني في "الدعاء" من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن أبي عمرو عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً.

وعن عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن سعيد المقبري عن عبد الله بن عمرو موقوفاً.

وذكر شيخنا شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الحافظ في "النكت" التي جمعها على "علوم الحديث" لابن الصلاح أنَّ هذا الحديث ورد من رواية جماعة من الصحابة عدتهم سبعة زائدة على من ذكر الترمذي، وأحال ببيان ذلك على تخريجه لأحاديث الإحياء، وقد تتبعتُ طرقه فوجدتُه من رواية خمسة آخرين فكملوا خمسة عشر نفساً، ومعهم صحابي لم يسم فلم أضفه إلى العدد لاحتمال أنْ يكون أحدهم، وقد خرَّجتُ طرقه فيما كتبتُه على علوم الحديث وأذكره هنا ملخصاً وهم:

1. عبد الله بن عمرو بن العاص، وحديثه عند الطبراني في "المعجم الكبير" أخرجه موقوفاً وعند أبي داود أخرجه موقوفاً ،كما تقدم التنبيه عليه . [1]
2. وأبو برزة الأسلمي وحديثه عند أبي داود والنسائي والدارمي وسنده قوي [2]
3. وجبير بن مطعم وحديثه عند النسائي وابن أبي عاصم، ورجاله ثقات [3]
4. والزبير بن العوام وحديثه عند الطبراني في المعجم الصغير، وسنده ضعيف [4]
5. وعبد الله بن مسعود وحديثه عند ابن عدي في الكامل، وسنده ضعيف [5]
6. والسائب بن يزيد وحديثه عند الطحاوي في مشكل الآثار والطبراني في الكبير، وسنده صحيح. [6]

---

(1) في النكت (730/1 -731) سكت عن بيان درجته .

(2) في النكت (727/1) ورجال إسناده ثقات إلا أنَّه اختلف فيه على أبي العالية

(3) في المصدر السابق (734/1-735) رجاله ثقات إلا أنَّه اختلف في وصله وإرساله .

(4) سكت عنه في المصدر السابق (1/ 728 -729).

(5) في المصدر السابق (729/1-730)قال : وهذا من جملة مناكير يحيى بن كثير البصري وهو ضعيف لكنه إنما تفرد برفعه.

(6) في المصدر السابق (731/1-732) فالحديث صحيح ، والعجب أن الحاكم لم يستدركه – مع احتياجه إلى مثله – وإخراجه لما هو دونه .

7. وأنس بن مالك وحديثه عند الطحاوي والطبراني وسنده ضعيف . [1]
8. وعائشة وحديثها عند النسائي، وسنده قوي . [2]
9. وأبو سعيد الخدري وحديثه في كتاب الذكر لجعفر الفريابي وسنده صحيح ألاَّ أنَّه لم يصرح برفعه. [3]
10. وأبو إمامة وحديثه عند أبي يعلى وبن السني وسنده ضعيف[4].
11. ورافع بن خَديج وحديثه عند الحاكم والطبراني في الصغير ورجاله موثقون إلاَّ أنَّه اختلف على راوية في سنده [5] .
12. وأُبَّي بن كعب ذكره أبو موسى المديني، ولم أقف على سنده. [6]
13. ومعاوية ذكره أبو موسى أيضاً وأشار إلى أنَّه وقع في بعض رواته تصحيف . [7]
14. وأبو أيوب الأنصاري وحديثه في الذكر للفريابي أيضاً، وفي سنده ضعف يسير . [8]
15. وعلي بن أبي طالب وحديثه عند أبي علي بن الأشعث في السنن المروية عن أهل البيت وسنده واه . [9]
16. وعبد الله بن عمر وحديثه في الدعوات من "مستدرك الحاكم". [10]
17. وحديث رجل من الصحابة لم يسم أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" من طريق أبي معشر زياد بن كُليب، قال:« حدثنا رجل من أصحاب رسول اللهρ عنه ورجاله ثقات» . [11]

ووقع لي مع ذلك من مراسيل جماعة من التابعين منهم:

1- الشعبي وروايته عند جعفر الفريابي في "الذكر"[12] .

---

(1) في المصدر السابق(732/1) : وعثمان ضعيف .

(2) في المصدر السابق (732/1- 733)ذكر له أكثر من طريق قال عن الأول الذي أخرجه النسائي : إسناده صحيح ، وعن الثاني قال بعد أن عزاه للحاكم اكتفى بنقل كلام الحاكم : صحيح الإسناد .
وعن الثالث : إسناده حسن . وسكت عنه.

(3) في المصدر السابق (738/1)إسناده صحيح وهو موقوف .

(4) في النكت (737/1) وقال : وجعفر بن الزبير متروك الحديث .

(5) المصدر السابق(727/1 -728) ذكر الطرق والخلاف.

(6) في المصدر السابق ذكر الخلاف .

(7) في المصدر السابق (728/1)وسكت.

(8) في المصدر السابق (739/1 -740) وابن لهيعة ضعيف يقوى حديثه بالشواهد .

(9) في النكت (738/1) وهو ضعيف .

(10) في المصدر السابق (737/1) وسكت .

(11) سكت عنه في النكت (739/1).وذكر له طريقاً أخرى وقال: إسناده صحيح.

(12) في المصدر السابق (740/1) وسكت .

2- ويزيد الفقير، وروايته في "الكنى" لأبي بشر الدولابي[1] .

3- وجعفر أبو سلمة وروايته في "الكنى" للنسائي[2]

4- ومجاهد[3]

5- وعطاء[4]

6- ويحيى بن جعدة ورواياتهم في" زيادات البر والصلة" للحسين بن الحسن المروزي [5]

7- وحسان بن عطية وحديثه في ترجمته في الحلية لأبي نعيم[6] وأسانيد هذه المراسيل جياد وفي بعض هذا ما يدل على أنَّ للحديث أصلا وقد استوعبت طرقها وبينت اختلاف أسانيدها وألفاظ متونها فيما علقته على علوم الحديث لابن الصلاح في الكلام على الحديث المعلول[7]

فنلاحظ من هذا العرض والمقارنة ما يلي :

1- اختلاف في الأحكام فحديث يقول عنه في " الفتح" رجاله ثقات بينما في "النكت" : «إسناده صحيح

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص سكت عنه في الموضعين ».

حديث أبي برزة سكت عنه في الموضعين .

حديث جبير قال في " الفتح" :« رجاله ثقات ، وفي "النكت" : رجاله ثقات اختلف في وصله وإرساله» .

حديث الزبير قال في " الفتح" : «سنده ضعيف ، وفي "النكت" : سكت ».

حديث السائب في " الفتح" قال : سنده صحيح ، وفي "النكت" :« الحديث صحيح ، ومعلوم الفرق بين التعبيرين ».

حديث عائشة قال في " الفتح" :« سنده قوي ، وفي النكت : إسناده صحيح ».

والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

---

(1)في المصدر السابق (740/1)وسكت .في المصدر السابق (741/1) وقال : هذا مرسل صحيح سنده إلى يزيد .

(2)في المصدر السابق (741/1) وسكت.

(3)في المصدر السابق (741/1-742) وسكت .

(4)في المصدر السابق (742/1)وسكت .

(5)في المصدر السابق(1 /742 -743) وسكت.

(6)في المصدر السابق(1/)743 وسكت.

(7) " فتح الباري"(13/ 545-546).

الخاتمة والنتائج .

- تتبين للباحث خطأ ما شاع وانتشر أنَّ الحافظ ابن حجر –رحمه الله- قعَّد قاعدة أنَّ ما سكت عنه فهو حسن عنده يغلب على الظنِّ عدم صحتها لما تقدم بيانه
- ظهر للباحث أنَّه ممَّا ينبغي لطالب العلم وجوب التثبت في النقل والفهم عن الآخرين .
- تبيَّن للباحث : أنَّه ليس كل ما شاع واشتهر بين أهل العلم يكون مسلماً به .
- تبيَّن للباحث : أنَّ العلم ما هو إلا بحث وتحقيق وتحرير وهذا الذي يستفيد منه طالب العلم ويفيد الآخرين - إذ به تتسع مداركه ، ويتدرج في التأمل والنظر في فحوى الكلام ودلالته -وأن ما سوى ذلك فهو لا يعدو فيه أنْ يكون ناقلاً وإمعة.

هذا والله أعلم وصلى على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفهارس العامة.

فهرس المصادر .

فهرس الموضوعات .

فهرس المصادر

1. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما الشيخ الإمام العلامة ضياء الدين أبي عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن الحنبلي المقدسي تحقيق د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش دار النشر ط الأولى/ 1416هـ.
2. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي تحقيق شعيب الأرنؤوط دار النشر مؤسسة الرسالة ط 1

1. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. تأليف: محمد ناصر الدين الألباني. الناشر: المكتب الإسلامي. ط2: 1405هـ.
3. الأعلام خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى : 1396هـ)الناشر : دار العلم للملايين الطبعة : الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م
2. تاج العروس شرح جوهر القاموس – محمد مرتضى الزبيدي – الناشر دار إحياء التراث الإسلامي. قواعد الفقه – محمد عميم الإحسان مجددي – الناشر الصدف .ط1
3. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي. تأليف: محمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المباركفوري. الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت. ط1: 1410هـ.
4. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري - الحديث - تخريج حديث الحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ين محمد الزيلعي تحقيق سلطان بن فهد الطبيشي دار النشر دار ابن خزيمة ط 1
4. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للحافظ المنذري تحقيق : محي الدين مستو ، سمير أحمد ، يوسف علي ، الناشر دار ابن كثير دار الكلم الطيب ط1 1414 هـ
5. تغليق التعليق على سنن للإمام أبي داود د/ علي بن إبراهيم بن سعود عجين تحقيق دار النشر مكتبة الرشد ط الأولى/ 1423هـ
5. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير . تأليف : أحمد بن على ابن حجر العسقلاني .

6. تمام المنة في التعليق على فقه السنة تأليف: محمد ناصر الدين الألباني. الناشر: المكتبة الإسلامية. ط3: 1409هـ.
6. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب دار النشر دار الوطن ط الأولى/ 1421هـ
7. الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم الرازي. دار إحياء التراث العربي.
8. جمع الجوامع مع حاشية البناني على المحلي الناشر مكتبة مصطفى الحلبي 1356 هـ
9. حاشية العلامة البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي على متن الجوامع. تأليف: تاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي. الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. ط2.
10. سلسة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها _ محمد ناصر الدين الألباني – الناشر مكتبة المعارف الرياض ط1 1417 هـ .
11. سلسة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء على الأمة _ محمد ناصر الدين الألباني – الناشر مكتبة المعارف الرياض ط1 1417 هـ .
12. صحيح الترغيب والترهيب للحافظ المنذري تأليف: محمد ناصر الدين الألباني. الناشر: المكتب الإسلامي. ط2: 1406هـ.
7. صحيح مسلم بشرج الإمام محي الدين النووي المسمى المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي تحقيق دار النشر دار المعرفة ط
8. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي تحقيق الشيخ خليل الميس دار النشر دار الباز ط 1
13. عون المعبود شرح سنن أبي داود. تأليف : أبي الطيب محمد بن شمس الحق العظيم آبادي. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. الناشر: محمد عبد المحسن. ط2: 1388هـ
14. فتح الباري شرح صحيح الأمام أبن عبد الله البخاري . تأليف : أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني – الناشر دار الفكر .

9. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي - الحديث - مصطلح الحديث الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي تحقيق الشيخ حسين علي دار النشر دار الإمام الطبري ط 2
10. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال : أبو عبيد البكري المحقق : إحسان عباس الطبعة : 1تاريخ النشر : 1971 الناشر : مؤسسة الرسالة عنوان الناشر : لبنان - بيروت
15. قواعد في علوم الحديث – ظفر أحمد التهانوي –تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة . الناشر مكتبة المطبوعات الأسلمية حلب ط 5 – 1405 هـ.
11. الكامل في ضعفاء الرجال أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني تحقيق دار النشر دار الفكر ط 3
16. كشف الخفاء ومزيل اللباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة النَّاس – إسماعيل بن محمد العجلوني . الناشر إحياء التراث الإسلامي
17. لا جديد في أحكام الصلاة 0 بكر عبد الله أبو زيد _ الناشر دار الراية ط1 1413 .
18. اللائى المصنوعة في الأحاديث الموضوعة. لجلال الدين السيوطي. دار المعرفة ببيروت.
19. لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني تحقيق محمد بن عبدالرحمن المرعشلي الناشر دار إحياء التراث العربي ط1 1416 هـ .
20. المجموع في ترجمة العلامة المحدِّث الشيخ حماد بن محمد الأنصاري،جمع: عبد الأول بن حماد الأنصاري تحقي ط 1
21. المستصفى من علم أصول الفقه للغزالي تحقيق محمد سليمان الأشقر الناشر مؤسسية الرسالة ط1 1417 هـ
12. المستقصى في أمثال العرب المؤلف : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الثانية ، 1987
13. النكت على كتاب ابن الصلاح الحافظ بن حجر العسقلاني تحقيق د0 ربيع بن هادي المدخلي دار النشر دار الراية ط 2
22. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الخيار – محمد بن علي الشوكاني – الناشر مكتبة المعارف الرياض .

فهرس الموضوعات

المقدمة	3-1
المبحث الأول : تعريف السكوت لغة واصطلاحاً.	4
المبحث الثاني : قدم مسألة السكوت .	8-4
المبحث الثالث: ذكر الأقوال في المسألة .	19-8
المبحث الرابع : الترجيح .	33- 19
الخاتمة والنتائج .	34
الفهارس العامة .	38-35
فهرس المصادر .	38- 36
فهرس الموضوعات .	39